

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	9
الباب الأول: ماهية التلقيح الصناعي ومدى مشروعيتها	15
الفصل الأول: مفهوم التلقيح الصناعي ومبرراته	16
المبحث الأول: تعريف التلقيح الصناعي	16
المطلب الأول: التلقيح الصناعي لغة واصطلاحاً	16
الفرع الأول: التلقيح الصناعي لغة	16
الفرع الثاني: التلقيح الصناعي اصطلاحاً	17
المطلب الثاني: التلقيح الصناعي في الاصطلاح القانوني	19
المبحث الثاني: مبررات اللجوء إلى عمليات التلقيح الصناعي	19
المطلب الأول: تعريف العقم وأسبابه	20
الفرع الأول: تعريف العقم	20
الفرع الثاني: الأسباب المؤدية للعقم	21
المطلب الثاني: الموقف الشرعي للتداوي من العقم	23
الفصل الثاني: أنواع التلقيح الصناعي وحكمها الشرعي	25
المبحث الأول: التلقيح الصناعي الداخلي وحكمه الشرعي	25
المطلب الأول: تعريف التلقيح الداخلي	26
المطلب الثاني: خطوات إجراء عملية التلقيح الصناعي الداخلي	26
المطلب الثالث: موقف الشريعة الإسلامية من عملية التلقيح الصناعي الداخلي	27
الفرع الأول: النصوص الفقهية للإستدخال عند فقهاء الشريعة الإسلامية	27
الفرع الثاني: حكم التلقيح الصناعي عند فقهاء الشريعة موقف القانون الإماراتي	29
المبحث الثاني: التلقيح الصناعي الخارجي وحكمه الشرعي	36
المطلب الأول: تعريف التلقيح الصناعي الخارجي	37
المطلب الثاني: خطوات التلقيح الصناعي الخارجي	37
المطلب الثالث: صور التلقيح الصناعي الخارجي والحكم الشرعي لها	38

59	الباب الثاني: ضوابط التلقيح الصناعي
59	الفصل الأول: الشروط الشكلية لعملية التلقيح الصناعي
60	المبحث الأول: الترخيص القانوني للمركز الذي تتم فيه عملية التلقيح الصناعي
61	المطلب الأول: الشروط الشكلية للتخصيص القانوني لمراكز الإخصاب
62	المطلب الثاني: موقف القانون الإماراتي من ترخيص مراكز الإخصاب
66	المطلب الثالث: الرقابة على مراكز الإخصاب والجزاء المترتب على مخالفة الترخيص القانوني
66	الفرع الأول: اللجنة المكلفة بالرقابة على مراكز الإخصاب
66	الفرع الثاني: اختصاصات اللجنة المكلفة بالرقابة على مراكز الإخصاب
68	الفرع الثالث: الجزاء المترتب على مخالفة المركز لشروط الترخيص القانوني
71	المبحث الثاني: الترخيص القانوني للطبيب المعالج
72	المطلب الأول: الشروط القانونية المطلوبة في الطبيب حتى يتم ترخيصه
74	المطلب الثاني: الجزاء المترتب على تخلف شرط الترخيص القانوني للطبيب المعالج
75	الفرع الأول: أركان جريمة مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص
	الفرع الثاني: موقف قانون مزاوله مهنة الطب البشري الإماراتي من مزاوله الأشخاص
77	مهنة الطب بدون ترخيص
79	الفصل الثاني: الشروط الموضوعية لإجراء عملية التلقيح الصناعي
79	المبحث الأول: الشروط المتعلقة بالزوجين
79	المطلب الأول: أن يكون التلقيح الصناعي بين الزوجين
82	المطلب الثاني: رضا الزوجين
83	الفرع الأول: شروط الرضا
86	الفرع الثاني: الجزاء المترتب على تخلف رضى أحد الزوجين
87	المطلب الثالث: التلقيح الصناعي حال قيام رابطة الزوجية
88	- نسب المولود من التلقيح الصناعي بعد إنتهاء رابطة الزوجية بالطلاق أو الوفاة
89	- الجزاء المترتب على مخالفة شرط قيام الزوجية وقت إجراء عملية التلقيح الصناعي

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الرابع: أن يكون الزوجان في سن معينة عند إجراء عملية التلقيح الصناعي	90
- موقف القانون الإماراتي من سن أطراف عملية التلقيح الصناعي	91
المبحث الثاني: الشروط المتعلقة بعملية التلقيح الصناعي	92
المطلب الأول: الضرورة العلاجية للتلقيح الصناعي	92
أولاً: إثراء البويضة صناعياً بهدف إثراء صفات الجنس البشري	93
ثانياً: إخصاب البويضة صناعاً بهدف تحديد الجنس	93
- موقف القانون الإماراتي من إستغلال عمليات التلقيح الصناعي في إثراء صفات الجنس البشري وتحديد الجنس	95
المطلب الثاني: اتباع الأصول العلمية عند إجراء عملية التلقيح الصناعي	96
المطلب الثالث: التلقيح الصناعي هو الوسيلة الوحيدة الممكنة للإنجاب	97
المطلب الرابع: الالتزام بالحفاظ على السر الطبي	98
- المسؤولية المترتبة على مخالفة الالتزام بشرط عدم إفشاء السر الطبي	100
الباب الثالث: وظائف بنوك النطف والأجنة ومدى مشروعيتها	103
تمهيد	103
الفصل الأول: تقنيات تجميد الأجنة ومدى مشروعيتها	110
المبحث الأول: أسباب تجميد الأجنة وضوابطها	111
المطلب الأول: الأسباب الداعية لتجميد الأجنة	111
المطلب الثاني: ضوابط تجميد الأجنة	111
المبحث الثاني: مدى شرعية تقنية تجميد الأجنة	112
المطلب الأول: موقف الفقه الإسلامي من تقنية تجميد الأجنة	112
الفرع الأول: الإتجاه المؤيد لتقنية تجميد الأجنة	113
الفرع الثاني: الإتجاه المعارض لتقنية تجميد الأجنة	113
المطلب الثاني: موقف القانون الإماراتي من تقنية تجميد الأجنة	115
الفرع الأول: الشروط الواجب توافرها لتجميد البويضات والحيوانات المنوية	115

تابع الفهرس

رقم الصفحة

الموضوع

116	الفرع الثاني: الجزاء المترتب على مخالفة شروط تجميد البويضات والحيوانات المنوية
118	الفصل الثاني: وظيفة إجراء التجارب والأبحاث على الأجنة ومدى شرعيتها
118	المبحث الأول: ماهية التجارب الطبية ومدى مشروعيتها
119	المطلب الأول: ماهية التجربة الطبية وأنواعها
119	الفرع الأول: ماهية التجارب الطبية
120	الفرع الثاني: أنواع التجارب الطبية
121	المطلب الثاني: مدى شرعية التجارب الطبية في الفقه الإسلامي
122	الفرع الأول: جواز إجراء التجارب الطبية العلاجية
123	الفرع الثاني: عدم جواز إجراء التجارب الغير العلاجية
125	المطلب الثالث: موقف القانون الإماراتي من التجارب الطبية
126	الفرع الأول: شروط إباحة التجارب الطبية على جسم الإنسان
128	الفرع الثاني: الجزاء المترتب على مخالفة شروط إجراء التجارب الطبية
129	المبحث الثاني: التجارب الطبية على الأجنة البشرية ومدى مشروعيتها
129	المطلب الأول: ماهية الأجنة الفائضة وأنواعها
129	الفرع الأول: ماهية الأجنة الفائضة
129	الفرع الثاني: أنواع الأجنة الفائضة
130	المطلب الثاني: مدى مشروعية إجراء التجارب والأبحاث على البويضات الملقحة
131	الفرع الأول: مدى جواز إجراء التجارب على البويضات الملقحة في الفقه الإسلامي
132	الفرع الثاني: القيود التي وضعها العلماء المجيزون لإجراء التجارب على الأجنة الملقحة
	الفرع الثالث: المسؤولية الجنائية المترتبة على إجراء التجارب على البويضة الملقحة
134	والفائضة
136	- المسؤولية الجنائية المترتبة على إنشاء بنوك الأجنة في دولة الإمارات
139	الخاتمة
143	النتائج والتوصيات

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الملحق رقم (1)	151
الملحق رقم (2)	154
الملحق رقم (3)	160
الملحق رقم (4)	162
أهم المصادر والمراجع	164
الفهرس	175